

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Shorouq
<b>DATE:</b>	18-May-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	280,000
<b>TITLE :</b>	MoH: Decision to increase the prices of some medication is in the patients' and companies' interests
<b>PAGE:</b>	03
<b>ARTICLE TYPE:</b>	MoH News
<b>REPORTER:</b>	Asmaa Sorrow

### «الصحة»: قرار رفع أسعار بعض الأدوية في صالح المريض والشركات

كتبت: أسماء سرور

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة والمسكان، خالد مجاهد، أمس، إن «قرار الحكومة الخاص برفع أسعار الأدوية الأقل من ٣٠ جنيهًا بنسبة ٢٠٪، يصب في مصلحة جميع الأطراف سواء المريض أو الشركات التي ستعاود إنتاج وتوزيع أدوية بأسعار مناسبة». مشيرًا إلى أن القرار جاء لضمان التواجد القملي لعدد من الأدوية بالسوق.

وأوضح «الشروق» أنه طبقا لمطوق القرار فإنه سار اعتبارا من أمس الأول، وهو يشمل الأصناف الأقل من ٣٠ جنيهًا على جميع التشغيلات الإنتاجية، وليست التشغيلات الجديدة فقط، كما يعتقد البعض.

وأشار إلى أن القرار يلزم بتوفير الأدوية بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلية، وأنه في حالة مخالفة ذلك سيتم إلزام إخطار التسجيل للشركة بعد العرض على اللجنة المختصة، كما يلزم الشركات بتطبيق منظومة التتبع الدوائي والباركود لمواجهة ظاهرة غش الدواء، علما بأن وزارة الإنتاج الحربي ستتدخل بتوفير الأجهزة اللازمة لتطبيق الباركود.

ونوه مجاهد إلى عدم خضوع الأدوية التي تم رفعها من قبل للزيادة، إلا في حدود الفارق بين ما تم والزيادة المحددة في القرار، لافتا إلى أن بعض الشركات كانت تقدم بالتماسات ودراسات



اجتماعات متواصلة بين رئيس الوزراء وممثلي الغرفة انتهت بزيادة الأسعار تصوير: أحمد عبد الجواد

لرفع أسعار بعض منتجاتها بشكل فوري، بما يغطي تكاليف الإنتاج. وتابع: «الزيادة لإتاحة شركات قطاع الأعمال والشركات الوطنية، التي لديها ١٢٠٠ صنف، تتسبب في خسائر متراكمة لها، بما يضمن توفير الأدوية المنخفضة السعر، التي كانت غير موجودة في السوق، وجعلت المريض يلجأ إلى شراء الأدوية المستوردة بأصناف الأسعار». من جانبه، قال رئيس غرفة صناعة الأدوية، أحمد العزبي، إن «الأصناف التي يشملها القرار الوزاري تشكل نحو ٢٦٠

وشدد العزبي على أن ضبط اقتصاديات الشركات وتقليل خسائرها، سيساعد على زيادة الإنتاج وتوفير التوافر من الأدوية التي وصلت إلى ١٧٢٠ صنفًا، مؤكدا أن الدواء من السلع المسعرة تسعيرا جبريا من الدولة، ولا تحصل على دعم منها، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد الخام في ظل ارتفاع سعر الدولار. في السياق ذاته، قال نائب رئيس غرفة صناعة الأدوية، أسامة رستم، إن «القرار جاء بعد اجتماعات متواصلة بين ممثلي الغرفة ورئيس الوزراء، وجاءت الزيادة وفقا للدراسة التي قدمتها الغرفة، وتضمنت زيادة الأصناف الأقل من ٣٠ جنيهًا بنسبة ٢٠٪، بعد أدنى جنيهان، بما يضمن تغطية تكاليف الإنتاج للشركة لضمان استمرارها في الإنتاج».

وأوضح أن ما سيمود على الشركات من هذه الزيادة ٩.٤٪، والنسبة المتبقية أرباح للصيدي والموزع، مضيفا: «الزيادة غير مرضية للشركات لكنها بداية لتكبير ثابوه الأسعار»، وقال إن «الأغبياء التي وقعت على عائق اشركات كانت فوق قدرتها، ما أوقف خطوط إنتاجها بالكامل». مضيفا: «السوق ينمو بنسبة ١٢٪، بقيمة وليس كميات، بسبب اختفاء بعض الأدوية والاعتماد على بدائل مرتفعة السعر، وقصص المبيعات السنوية للأدوية في مصر إلى ما يقارب ٤٠ مليار جنيه».



## PRESS CLIPPING SHEET